



فلنواجه الإرهاب بالعدالة

منظمة العفو الدولية

غوانتنامو رمز لظلم أكبر

بعد مضي ست سنوات على وصول المعتقلين الأوائل إلى خليج غوانتنامو، يظل المرفق الأمريكي الكائن في الخارج رمزاً عالمياً للظلم. بيد أنه مجرد جزء من نظام اعتقال أوسع خارج إطار الحماية التي يوفرها القانون الدولي. وعلى سبيل المثال يظل مئات المعتقلين رهن الاعتقال إلى أجل غير مسمى بدون تهمة أو محاكمة في القاعدة الجوية الأمريكية في بغرام بأفغانستان دون السماح لهم بمقابلة محامين أو اللجوء إلى المحاكم.

مقديشو. ومنذ ذلك الحين تحولت الصومال والدولتان المحاذيتان لها إثيوبيا وكينيا إلى نقاط لإلقاء القبض على عشرات المتهمين بالإرهاب، فضلاً عن عائلاتهم. وقبضت السلطات الكينية على 140 شخصاً بين 30 ديسمبر/كانون الأول 2006 وفبراير/شباط 2007 بينما كانوا يحاولون الدخول إلى كينيا من الصومال. نقل بعدها 85 رجلاً وامرأة وطفلاً منهم بصورة غير قانونية إلى الصومال ثم إلى إثيوبيا. بدون اتباع أية إجراءات قانونية. ويزعم بعض المعتقلين أنهم تعرضوا للضرب على يد الشرطة الكينية وتركوا للنوم على أرضيات خرسانية في زنازين مختلطة، ومن ضمنهم عدة نساء حوامل. وفي نيروبي، منع معظم المعتقلين من مقابلة أقربائهم ومحاميهم. واستجوب عدد منهم - وضم المحققون موظفين أمريكيين. ولم توجه تهم إلا إلى معتقل واحد.

في يوليو/تموز 2007، أعطى الرئيس جورج دبليو بوش الضوء الأخضر لاستمرار برنامج الاعتقال والاستجواب السريين لدى السبي أي إيه. وإذا احتجز المعتقلون كما في السابق - التكتّم على مصيرهم ومكان وجودهم - يكون الرئيس فعلياً قد سمح مجدداً بالاختفاء القسري. وهو جريمة بموجب القانون الدولي. وعلى مر السنين، تعرض المعتقلون، في غوانتنامو وبغرام و"المواقع السوداء" التابعة للسبي أي إيه، للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ولم تتجاوز المساءلة حدها الأدنى.

وافُتتح مركز جديد للنقل السري في شرق أفريقيا في مطلع العام 2007. بعدما سحقت القوات الأثيوبية القوات التابعة لمجلس المحاكم الإسلامية الصومالية في القتال الذي دار للاستيلاء على

القومي في حال كشفها. وتُستخدم السرية للتستر على انتهاكات حقوق الإنسان ولتسهيل المزيد من عدم المساءلة. ويجيز أمر تنفيذي أصدره الرئيس بوش في يوليو/تموز 2007 برنامج الاعتقال والاستجواب لدى السبي أي إيه. وفي ديسمبر/كانون الأول 2007، كشف مدير السبي أي إيه أن الوكالة أتلقت في العام 2005 أشرطة فيديو لعمليات الاستجواب التي أجريت في العام 2002 للمعتقلين المحتجزين رهن الاعتقال السري. وفي يناير/كانون الثاني 2008، أعلن النائب العام الأمريكي عن فتح تحقيق جنائي حول إتلاف الأشرطة.

”سجن الظلام“ في أفغانستان إضافة إلى إدارة مرفق سري في قاعدة بغرام الجوية بأفغانستان. تدير السبي أي إيه كما يزعم سجنًا سرياً بالقرب من كابول كان يعرف ”بسجن الظلام“ لأن المعتقلين كانوا يعيشون في الظلام وعلى صوت الموسيقى الصاخبة على مدار الساعة. وقد وصف المعتقلون تكبيهم بالسلاسل إلى السقف لفترات طويلة. وحرمانهم من النوم. واستجوابهم على مدى أيام متواصلة. ويقول بنيام محمد وعبد السلام الحلة وبشر الراوي وجميل البنا ووليد القدسي وحسن بن عطاش جميعهم إنهم احتجزوا في هذا المرفق قبل نقلهم إلى غوانتنامو.

... يكون الرئيس فعلياً قد
سمح مجدداً بالاختفاء
القسري...

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم 2.2 مليون شخص في أكثر من 150 بلداً وإقليماً يقومون بحملات لوضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

ونتطلع إلى عالم يتمتع فيه كل شخص بجميع الحقوق المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ونحن مستقلون عن أية حكومة أو عقيدة سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين - ويتم تمويلنا بصورة رئيسية من جانب أعضاءنا والتبرعات العامة.

”
في ديسمبر/كانون الأول
2007، كشف مدير السبي أي
إيه أن الوكالة أتلقت في
العام 2005 أشرطة فيديو
لعمليات الاستجواب التي
أجريت في العام 2002
للمعتقلين المحتجزين
رهن الاعتقال السري

يناير/كانون الثاني 2008
رقم الوثيقة: AMR 51/005/2008
Amnesty International
International Secretariat, Peter Benenson House
1 Easton Street, London WC1X 0DW, United Kingdom
www.amnesty.org/counter-terror-with-justice



فلنواجه الإرهاب
بالعدالة
منظمة العفو
الدولية

...توفي آخرون في باكستان بعدما تعرضوا للتعذيب وألقي بهم حتى في مقالب القمامة...

وفي عهد الرئيس برويز مشرف، أصبحت باكستان حليفاً رئيسياً للولايات المتحدة في "الحرب على الإرهاب". واعتباراً من ديسمبر/كانون الأول 2007، قيل إن ما لا يقل عن 493 باكستانياً اختفوا في نظام المخابرات في بلادهم. مع تسليط الضوء بصورة منتظمة على مزيد من الحالات. وقد ظهر بعضهم عندما قدم أقرباؤهم التماسات لاستصدار أوامر لمثولهم أمام المحكمة. برغم أنه تم الإفراج عن حوالي 100 بعيداً عن الضجيج لتجنب لفت الانتباه إلى المرافق الواسعة للسجون السرية في باكستان. وكان 500 رجل. سُلّموا إلى سلطات الولايات المتحدة بدون إجراءات تسليم قانونية. أقل حظاً. حيث انتهى المطاف بالعديد منهم في خليج غوانتانامو. وتوفي آخرون في باكستان بعدما تعرضوا للتعذيب وألقي بهم حتى في مقالب القمامة. وفقاً لجماعات حقوق الإنسان. ويوضح ذلك بصورة بليغة عدم احترام الحكومة الباكستانية لحقوق الإنسان.

كذلك كانت أوروبا حاضرة في الشبكة العالمية للنقل السري والتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، والاعتقال غير القانوني. وأكدت التحقيقات التي أجرتها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ولجنة مناهضة التعذيب والأمن العام لمجلس أوروبا والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، فضلاً عن البرلمان الأوروبي. أن عمليات التسليم والاعتقال السريين حدثت في أوروبا وعبرها. وعلاوة على ذلك تبين لها أن مسؤولين في الدول الأوروبية تواصلوا في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتبطة بهذا البرنامج. وكشفت التقارير التي صدرت في العامين 2006-2007 في إطار التحقيق الذي أجرته الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا "وجود شبكة عنكبوتية" من عمليات النقل

غير القانونية للمعتقلين نسجتها السي أي إيه وشاركت فيها دول أعضاء في مجلس أوروبا". وخلصت إلى أنه من "المحتمل جداً" أن تكون السي أي إيه قد أدارت مراكز اعتقال سرية في بولندا ورومانيا، ولم تستبعد إمكانية أن تكون الاعتقالات السرية لدى السي أي إيه قد حدثت أيضاً في دول أوروبية أخرى.

وعبر الأطلسي، تبت المحكمة العليا الأمريكية الآن في ما إذا كان التشريع الذي أصدره الكونغرس في العام 2006 - قانون اللجان العسكرية - قد جرد المحاكم الأمريكية بصورة غير قانونية من الولاية القضائية للنظر في التماسات المثول أمام المحكمة التي يقدمها معتقلو غوانتانامو. وإضافة إلى ذلك، تنظر في ما إذا كانت المراجعة القضائية المحدودة التي يُسمح بها الآن للمعتقلين (لكن التي لم تجر بعد مضي ست سنوات على بدء الاعتقالات) تشكل بديلاً كافياً لأمر المثول أمام المحكمة للنظر في قانونية الاعتقال الذي يمثل إجراءً يعكس مبدأ يعود إلى 700 سنة في القانون العرفي الإنجليزية ويقتضي من السلطات تبرير اعتقال الشخص. ومن المتوقع أن تنطق المحكمة العليا بحكمها بحلول منتصف العام 2008. وقد فسرت الإدارة الأحكام التاريخية السابقة ضد الاعتقالات التي تجريها في "الحرب على الإرهاب" بطرق أبقت نظام الاعتقال غير القانوني هذا بمنأى إلى حد كبير عن التدقيق والتمحيص من جانب المحاكم.

محور النقل السري

يشكل خليج غوانتانامو جزءاً محورياً من الشبكة العالمية للنقل السري. وقد استخدم برنامج النقل السري غير القانوني الذي تديره السي أي إيه طائرات

استأجرتها شركات تموهية، فضلاً عن شركات طيران شرعية. لنقل الأشخاص المشتبه بهم بصورة سرية إلى الحجز لدى دول أخرى - بينها مصر والأردن وسورية - حيث يعرف بأن التعذيب يرافق الاستجواب. وفيها بعد نقل العديد من الأشخاص الذين زعم أنهم تعرضوا للتعذيب في هذه الأماكن إلى خليج غوانتانامو. وقامت إحدى الطائرات التي استخدمتها السي أي إيه. وهي طائرة غلفستريم 5 مسجلة تحت أرقام مختلفة هي N379P و N8068V و N44982. قامت بأكثر من 50 رحلة إلى غوانتانامو. ما أكسبها تسمية "قطار خليج غوانتانامو السريع".

من "المواقع السوداء" إلى غوانتانامو

لقد سلّم برنامج النقل السري أشخاصاً إلى سجون أخرى تديرها الولايات المتحدة. ومن ضمنها شبكة مرافق اعتقال سرية تديرها السي أي إيه تعرف باسم "المواقع السوداء" حول العالم. وورد وجود هذه المراكز السرية في أفغانستان وديبغو غارسيا. المنطقة البريطانية في المحيط الهندي. والأردن وباكستان وتايلاند ودول في أوروبا الشرقية. وأكد الرئيس بوش وجود البرنامج السري في سبتمبر/أيلول 2006. ولم يقل أين تقع مرافق الاعتقال ولم يوضح ما تنطوي عليه أساليب الاستجواب "البديلة" التي استخدمتها السي أي إيه في البرنامج.

وبرغم مقاضاتها في المحاكم. رفضت السي أي إيه حتى الآن تأكيد أو نفي وجود توجيه رئاسي مزعوم ومذكرة مزعومة صادرة عن وزارة العدل يجيزان برنامج الاعتقال السري وأساليب الاستجواب التي تستخدمها ويحددانها. بيد أن الطرق تضمنت كما يرد على نطاق واسع أساليب

يمكن أن تنتهك بوضوح القانون الدولي. ومن ضمنها "محاكاة الغرق" والوقوف القسري طوال أكثر من 40 ساعة فيما يكون الشخص مكبلاً بأغلال مثبتة بصمولة إلى الأرض. و"الزنزانة الباردة" (التي يترك فيها المعتقل عارياً في زنزانة باردة بينما يرش بالماء البارد بصورة متكررة).

وعندما أكد الرئيس بوش برنامج السي أي إيه في 6 سبتمبر/أيلول 2006 أعلن في الوقت ذاته أن 14 معتقلاً من ذوي القيمة العالية قد نقلوا توطاً من الحجز السري إلى الاعتقال العسكري في غوانتانامو. وكانوا قد احتجزوا بمعزل عن العالم الخارجي في أماكن سرية مدة تصل إلى أربع سنوات ونصف السنة. وقد عرضهم الرئيس بوش كورقة مساومة بينما كان يسعى لإقناع الكونغرس باستبدال اللجان العسكرية التي ألغتها المحكمة العليا الأمريكية قبل ثلاثة أشهر. لتجريد المحاكم الأمريكية من الولاية القضائية للنظر في التماسات مثول المتهم أمام المحكمة التي يقدمها "المقاتلون الأعداء". ولتوفير تغطية تشريعية لبرنامج السري للسي أي إيه ولجميع المشاركين فيه. فحصل على ما أراد عندما أصدر الكونغرس قانون اللجان العسكرية. وشدد الرئيس بوش عندما وقع على القانون ليدخل حيز النفاذ على أنه يسمح باستمرار برنامج السي أي إيه.

وقد سُمح الآن للجنة الدولية للصليب الأحمر بمقابلة الأشخاص الأربعة عشر. لكن الإدارة الأمريكية تسعى إلى أن إبقاء ما يعرفه الأربعة عشر معتقلاً عن برنامج السي أي إيه - مثل موقع مرافق الاعتقال السرية وأوضاع الحبس فيها وأساليب الاستجواب المستخدمة - طي الكتمان. وتصر الحكومة على أن هذه المعلومات يمكن أن "تلحق ضرراً فادحاً بالأمن